أثر التطورات داخل النظام العربي على أمنه القومي: دراسة استشرافية

أشرف فتحي سالم أبوعابدة

الملخص:

اتضح من خلال الدراسة أن غموض مفهوم الأمن القومي العربي وإدراك مضمونه بطرق مختلفة من قبل وحدات النظام العربي - أدى إلى الفشل في ترجمته إجرائياً إلى سياسات وآليات عمل، وأن المقاربة الواقعية للأمن القومي العربي لا تنحصر في الاعتبارات العسكرية لكل بلد عربي على حدة. لذلك توصي الدراسة: بأن يتم تسخير القدرات العربية لردع القوى الخارجية، ومواجهة التحديات التقليدية وغير التقليدية، كتلك التي أبرزتها تطورات الأحداث داخل النظام العربي ووحداته، والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية لحماية الأمن القومي العربي.

Abstract:

The study revealed that the ambiguity of the concept of Arab national security and the perception of its content in different ways by the Arab system units led to failure in its procedural translation into policies and mechanisms of action, and that the realistic approach to Arab national security is not confined to the military considerations of each Arab country. Therefore, the study recommends that Arab capabilities be harnessed to deter external forces and confront traditional and non-traditional challenges, such as those highlighted by developments in the Arab system and its units, and to agree on a national strategy in the face of external challenges and international aspirations to protect Arab national security.

المقدمة:

إن تداعيات الثورات العربية لم تنته بعد، فآثارها لا تزال مستمرة، وكثير منها يشكل تهديداً للدولة العربية والأمن القومي العربي، وهو ما يمكن رؤيته في الحرب الطائفية بين السنة والشيعة في العراق، والتهديد الذي يشكله تنظيم دولة الخلافة الإسلامية في العراق وسوريا "داعش"، من خلال سعيها لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، على حساب سيادة الدول، ومن المؤكد أن الثورات أضعفت الدولة العربية أكثر مما كانت عليه قبل نشوبها، حيث تصاعدت النزاعات الطائفة في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا. وفي هذا الإطار فإن حالة الاستعصاء السائدة في المنطقة العربية لا تعكس ندرة في الحلول السياسية بقدر ما تعكس حالة عدم الثقة السائدة بين مختلف مكونات المنطقة، لذا أدت التحولات البنيوية والمتغيرات الدولية إلى التأثير في النظام العربي وأمنه القومي، بحيث بدا الأكثر اختراقاً على مختلف الأصعدة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، وحتى القيمية، وذلك عبر بروز محاور للصراع بين عدد من الدول العربية، أو بين الدول العربية ودول الجوار، أوفي ظهور الفواعل من غير الدول؛ وهو ما أفضى إلى بروز تهديدات جديدة، أو غير تقليدية للأمن القومي العربي في ظل التطورات الراهنة.

مشكلة الدراسة:

يمر النظام الإقليمي العربي بمرحلة بالغة الحساسية ليس فقط لأسباب داخلية تتعلق بتراكم مشاكله السياسية والاقتصادية والأمنية، وانتشار النشاط الإرهابي والعنفي على ساحته، وتسرب الخلافات إلى مؤسسات التعاون العربي المشترك، ودخول بعض دول المنطقة مرحلة تعاني فيه أوضاعها الأمنية من التوتر والإطراب. بل يرجع كذلك لتحديات خارجية تتصل بتداخل بعض القضايا المتفجرة على الساحة العربية مع تطورات استراتيجية دولية، ومحاولات بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية استثمار هذا التداخل لصالح مواقفها من هذه التطورات.

من خلال ذلك نطرح التساؤل الرئيس الآتي: ما هي تداعيات الثورات العربية على الأمن القومي العربي؟ ؟ والأمن القومي العربي إلى أين؟ وما مستقبله؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع فهو قديم حديث في آن واحد، قديم في أصوله وجذوره وإدراك القيادة السياسية لخطورته وحديث في تداعياته على المنطقة العربية، لذا تحاول الدراسة تناوله برؤية تحليلية استشرافية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل لتطورات الأحداث في المنطقة العربية ومدى انعكاسها على الأمن القومي العربي، والوقوف على مدى فاعلية دور النظام الإقليمي العربي في مواجهة تهديدات أمنه القومي الداخلية والخارجية سواء الإقليمية أو الدولية. واستشراف مستقبل الأمن القومي العربي في ضوء ذلك.

منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى **الأسلوب الوصفي التحليلي**، كمنهج من المناهج المتبعة في دراسة ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة. ومن خلال الارتكاز على معلومات كافية ودقيقة من أجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة علمية، إضافة إلى **أسلوب المصلحة القومية**: وهو مدخل يركز على فكرة المصالح القومية، بمعنى أن تحقيق المصلحة القومية للأمة هو الهدف النهائي لسياستها الخارجية – المصالح القومية هي القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية – ما يستدعي تحليل مفهوم الأمن القومي وتحديد ما يُمكن أن يُشكل تهديد لهذه الأمة، ويُستخدم هذا المدخل للتعرف على معطيات البيئة الداخلية

وعوامل التهديد الخارجية تبعاً لما يحدده صانعو القرار الذين يتبوؤون أعلى المركز الحكومية.

نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة في النطاق الزماني والنطاق المكاني، على النحو التالي:

النطاق الزماني: يتضمن فترة زمنية محددة، تبدأ من العام ٢٠١١م، حيث وقعت تطورات ما يسمى الربيع العربي، مع العلم أن الدراسة ستحاول مواكبة التطورات الحاصلة بعد هذا التاريخ وصولاً لنهاية عام ٢٠١٦.

النطاق المكاني: يمتد ليشمل دائرة الوطن العربي، والتي تمتد من المحيط إلى الخليج.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي سبق أن عالجت بعض نقاط دراستنا:

- **دراسة بعنوان: مقومات وسياسات الأمن القومي.**[(i)]

ترى الدراسة أن عملية صياغة السياسات الأمنية الوطنية تقتضي من صانعي القرار السياسي أهمية إدراك ماهية مصطلح الأمن القومي وحدوده للتعرف على ما يمكن إدراجه مما قد يكون متعلقاً بالأمن القومي، وكذلك ضرورة تفهم الأهداف والغايات الوطنية لتحويل المبادئ العامة للمفهوم إلى حقائق سياسية في إطار الاستراتيجية القومية للدولة. وتناولت الدراسة مفهوم الأمن القومي وكذلك مستويات الأمن القومي.

وتوصلت الدراسة من خلال التجارب أنه ليس من الصعب اختبار السياسة الأمنية التي تطبقها الدولة الموحدة، ولكن من الصعب أن تتفق الدول - حتى لو كانت متحالفة، أو كانت دول إقليم واحد - حول سياسة أمنية لتحقيق أهدافها.

- **دراسة: تحولات المفهوم والتطبيق: الأمن العربي بعد ٤٠ عاماً على حرب أكتوبر.**[ii]

أوضحت الدراسة أن حرب أكتوبر١٩٧٣م مثلت نقطة تحول حاسمة استعادت بها الأمة العربية كرامتها، كما كانت نقطة تحول استراتيجي فيما يتعلق بإشكالية مفهوم الأمن القومي العربي. وكان التنسيق العربي، والنجاح العسكري والسياسي الذي حققته الحرب بمثابة انقلاب استراتيجي، قادت إلى تحول جذري في الأمن القومي العربي.

- **دراسة بعنوان الأمن القومي.**[iii]

حاولت الدراسة الاقتراب من مفهوم الأمن القومي مع إشارة خاصة للأمن القومي المصري، حيث رسمت الخطوط الفاصلة بين الأمن القومي - الذي يتعلق بصيانة كيان الدولة ووجود المواطنين عليها ويتصل مباشرة بالسياسة الدفاعية - وبين الأمن الإنساني والذي يتعلق بطمأنينة الفرد والجماعة والمجتمع ولا يمتد بالضرورة إلى نظام الحكم والدولة.

وترى الدراسة أن مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية ستكون أكثر إلحاحاً عما سواها لأنها تتعلق بمستوى حياة المواطن وجودتها وهي المسئولية الأولى للدولة والنظام السياسي، ولا شك أن ذلك لا ينفي دور الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية بطريق السياسات الدفاعية الفاعلة، وأن إشباع الحاجات الأساسية والحد من الفوارق الإجتماعية والطبقية الصارخة يدفع بهم إلى المزيد من الولاء للدولة والحد من العداء لها؛ من ثم تصبح للدولة والنظام السياسي القدرة على تعبئة هؤلاء جميعاً في حال وجود التهديدات الخارجية. كما تناولت الدراسة الأمن الوطني لكل دولة عربية والأمن القومي العربي؛ فالأمن القومي العربي ليس مفهوماً هلامياً غير محدد، ولكنه حصيلة جمع أمن كل دولة عربية، فتهديد الأمن الوطني لدولة أو عدة دول عربية ينتقص من الأمن الجماعي العربي، وزيادة مستوى الأمن الوطني للدول العربية يدعم بلا شك الأمن القومي العربي. فالأمن

القومي العربي لا يعني بالضرورة الإعلاء منه على حساب الأمن الوطني للدول منفردة، كما أن الأمن القومي العربي لا يعني بالضرورة الاتفاق بين الدول كافة حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي .

وستحاول الدراسة مقاربة الموضوع من خلال الآتي:

أولاً: مقاربة نظرية لمفهوم الأمن القومي العربي:

درجت النفس البشرية منذ الأزل على البحث عن الأمن، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، إلا أنه لم يتَبلور المفهوم لكي يُصبح حقلاً علميًّا داخل عِلم السياسة منفصلاً عن عُلوم الإستراتيجية، تُطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث المُلائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنَفي وإمكانية الوصول إلى نَظرية عامة.

ويعد مفهوم الأمن القوميNational Security من المفاهيم الحديثة نسبياً في عالم السياسة؛ ولهذا فإنه من أكثر المفاهيم غموضاً، كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية حيث لا يوجد إجماع واضح حوله لا من حيث التعريف ولا من حيث المُستهدفين بالأمن، ولا من حيث مصادر تهديده، ولا من حيث أدوات تحقيقه واستراتيجياته. ومع حداثة هذا المفهوم الذي يَعود أول استخدام له إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٤٧م، على أنه غدا أحد المفاهيم المحورية في علم السياسة الغربي، و كذلك في المدارس السياسية في أنحاء العالم المختلفة و منها المدارس العربية[iv].

ويجب التسليم في البداية بأن أي بَحث لِمفهوم الأمن القومي هو أمر مُثير للجدل بطبيعته؛ وذلك لاعتبارات عديدة منها: أن هذا المفهوم يتعلق بقضايا هامة وحساسة تمس جوهر وجود الدولة وقيمها، كما أن مسألة الأمن القومي مسألة بالغة التعقيد فغالباً ما يكون أمن دولة ما في الوقت نفسه مناهضاً لأمن دولة آخري، ولعل أقرب مثال على ذلك ما هو حادث في الساحة العربية والقضية الفلسطينية، فإسرائيل مثلاً تُطالب بالأمن المطلق لها وهو لا يتحقق إلا على حِساب

تهديد أمن كُل الدول العربية، فالقول بالأمن المطلق لدولة ما يعني– كما يقول هنري كِسنجر– التهديد المُطلق لكل الدول الأخرى وسيطرة هذه الدولة على مقدرات الآخرين.

وفي حقيقة الأمر، فإن الاهتمام بالأمن القومي بوصفه ميداناً للدراسة والبحث والتحليل والكتابة يتأرجح طبقاً للظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي تعيشها الدول المختلفة، **ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى أربع حالات يثور فيها الاهتمام بالأمن القومي باعتباره ظاهرة تحليلية وسياسية خصوصاً من جانب صانع القرار:**[v]

أولاً: تصاعد معدل حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب على المستويين الدولي والإقليمي .

ثانياً: ازدياد الشعور لدى الدول بتصاعد مخاطر التهديدات الخارجية سواء الدولية أو الإقليمية ضدها.

ثالثاً: تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتطور إلى مظاهر عديدة لعدم الاستقرار وغياب مفهوم الأمن.

رابعاً: يزداد الاهتمام بالأمن القومي كذلك كلما زادت الرغبة في التحول من نظام الدولة القومية ذات السيادة إلى نظام أشمل يتخطى حدود الدولة بمعناها التقليدي، فالأمن القومي ارتبط بالدولة القومية المستقلة ذات السيادة.

١- مفهوم الأمن القومي العربي:

ارتبط ظهور مفهوم "الأمن القومي العربي" وتطوره في هذه المنطقة من العالم ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد الاستعمار الأوربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - من ناحية - وضد المشروع الصهيوني - من ناحية أخرى.[vi] فالفكر السياسي العربي لم ينته بعد، إلى صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي، ولا يزال هذا المفهوم مطروحاً للتحليل والمناقشة، بالرغم من ندرة الدراسات والبحوث التي تناولته، قياساً على الجوانب الأخرى من الشؤون العربية. وتأتي ندرة الدراسات والبحوث العربية في الأمن القومي نتيجة عوامل

عدة، فرضتها ظروف سياسية قطرية حيناً، والحرص على سرية المعلومات حيناً أخر، إضافة إلى أن ظاهرة الأمن حديثة العهد، وبخاصة من الناحية الأكاديمية؛ ولهذا فلا نرى تعريفاً علمياً محدداً متفقاً عليه لهذا الأمن.[vii]

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن ما كتب عن الأمن القومي العربي - على قلته - يندرج في ثلاثة اتجاهات: يرى **أولها** الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني، دونما تفريق بينهما، وينظر **الاتجاه الثاني** إلى الأمن القومي على أنه مطلب قومي منشود، لم يتحقق بعد، ويرسمه في إطار ما ينبغي أن يكون، في حين يرى **الاتجاه الثالث** أن الأمن القومي ليس سوى مرادف للأمن الإقليمي، **وتوضيح هذه الاتجاهات على النحو الآتي:**

الأمن القومي مرادف للأمن الوطني: يركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني، مستخدماً مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفقه الغربي، الذي يربطه بالدولة كونها كياناً سياسياً وقانونياً محدد المعالم ، وفاتهم أن الدولة - بوصفها صورة حديثة للمجتمع السياسي - قد ارتكزت في نشأتها على مفهوم الأمة، ولهذا يُشار إليها في الكتابات السياسية تحت عنوان "الدولة القومية"، تمييزاً لها عن الصورة السابقة، ومن المعروف أن مفهوم الأمن القومي لم يتبلور إلا في إطار مفهوم الدولة القومية.[viii] حيث يعرفه الدكتور **علي الدين هلال** "بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف والثقافات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"[ix] وفي السياق نفسه يعرفه **أمين هويدي** " بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"[x].

ويرجع ظهور هذا الاتجاه إلى أسباب عديدة، أبرزها: نجاح الحركة القومية العربية التي ظهرت في أوائل القرن العشرين، وأخذت شكل الثورة على

الحكم العثماني، ثم النضال ضد الاستعمار، مما جسد نشوء مجموعة من الدول العربية المستقلة.

أما الأمن القومي بوصفه مطلباً قومياً: فيركز أصحاب هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، وما يسود أقطار هذه الدولة من تناقضات من جهة أخرى؛ فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في: (قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد - المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً بعدم استقرار النظم.[xi]

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بدّ للأمة العربية من تحقيقها، المطلب الأول فكرة "الضرورة" التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية، والمطلب الثاني "وحدة الإرادة" في مواجهة "قوة الخطر" ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي، أما المطلب الثالث والأخير فيتمثل في حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية نكون أمام أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي.[xii] هنا يعرفه الدكتور **حامد ربيع** " بأنه البعد الاستراتيجي، حيث تتفاعل وتتعانق في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقة الجوار، إنه نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوبوليتكية للإقليم أي للوعاء المكاني الذي تمرح في داخله الإرادة القومية، والأمن القومي هو بعد الحال الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يُبعد عناصره عن عينه ولو للحظة واحدة.[xiii]

وبناءً على ما تقدم: فإن مفهوم الأمن القومي العربي يدور حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي لأمّتها العربية

من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية، وتخطّي الأوضاع الراهنة، حيث الضعف والتجزئة، إلى وضع أفضل يُلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون؛ وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة.

الأمن القومي مرادف للأمن الإقليمي: يركّز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي، وهو أكثر شيوعاً بين المهتمّين بقضايا الأمن القومي، مما بين القائلين بالاتجاهين السابقين.

فيرى الباحث العربي أمين هويدي أنّ الأمن القومي هو "ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضُمّهَا نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة"؛ ويرى "أنّ الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لما له من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي"،[xiv] كما يؤكّد الباحثان: محمد عنتر وعفاف الباز أنّ: "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية بعيّنها تربطها روابط وصلات معروفة، وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج".

بينما جاء تعريف مجموعة العمل للخبراء والمتخصصين التي ألفت لتنفيذ قرار اجتماع الجامعة العربية على مستوى القمة رقم (٣٣٦) بشأن الأمن القومي العربي المنعقد في القاهرة ١٨-١٩يوليو٢٠٠٧- بأنه يعني "قدرة الدول العربية مجتمعة كلياً أو جزئياً على الدفاع عن نفسها، وحقوقها، وصيانة استقلالها، وسيادتها وسلامة أراضيها، وتقوية هذه القدرات ودعمها بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية استناداً للخصائص الجيوستراتيجية والسياسية والحضارية التي تتمتع بها،

أخذاً في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تؤثر على الأمن القومي العربي، الذي يُعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي وفي استقرار المنطقة".[xv]

ومن خلال إدراك طبيعة الاختلاف بين مفهومي الغرب والعرب للأمن، يرى عددٌ من الباحثين العرب: "أنّه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات".[xvi] **ويمكننا – استنتاجاً مما سبق – أن نقترح المفهوم التالي للأمن القومي العربي:**

"إن الأمن القومي العربي هو جملة الأفعال والأنشطة الموجهة للحفاظ على قيم الأمة العربية الأصلية، وشخصيتها المميزة ودورها الإنساني وللدفاع عن سلامتها الإقليمية وموقعها الفريد وثرواتها، متجاوزة كلّ احتكاكات القطرية العابرة".

٢- مستويات الأمن القومي العربي:

تمثلت مستويات الأمن العربي في: الأمن القومي القطري بالمعنى الوطني، والأمن دون الإقليمي، والأمن القومي العربي بالمعنى الإقليمي، والتفاعل الإيجابي بينها هو السبيل الأنسب لضمان أمن المنطقة واستقرارها؛ فبدون أمن وطني راسخ ومستقر يستحيل بناء أمن دون قطري عربي، وبدون أمن قومي عربي إقليمي مستقر، لن يتحقق الاستقرار للمنطقة.[xvii] **وعلى ذلك فقد تحدث الكتابات العربية عن مستويات ثلاثة للأمن القومي هي:**[xviii]

- **الأمن القطري أو الوطني: يتمثل هذا المستوى** في النظرة القطرية التي تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية. وفي

إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يحقق السيادة والاستقرار للدولة.

- **الأمن دون الإقليمي: يتمثل هذا المستوى** في الأمن المتعلق بعدد محدود من الدول العربية في إطار النظام العربي كدول مجلس التعاون الخليجي، وطبيعي أن هناك تقارباً أوسع بين هذه الدول في إدراكها لمصادر التهديد وفي قدرتها على التعبئة المشتركة للقوات فضلاً عن إمكانية القيام بمناورات جماعية لتدريب وإعداد القوات.
- **الأمن القومي بالمعنى الإقليمي: وهذا المستوى** متعلق بالنظرة القومية، فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي دون النظر إلى وجود الدولة داخل الحدود الجغرافية الجامعة للوطن، ومن الطبيعي أن هذا المستوى يعتمد على أن هناك اتفاقاً قومياً على مصادر التهديد واستراتيجية مواجهتها، كما أنه يقوم على فكرة أن صانعي القرار والمواطنين على السواء يقدمون ترتيبات السياسات القومية العربية العليا على المستوى الإقليمي على ما عداها من ترتيبات.

٣- مرتكزات الأمن القومي العربي:

عندما سنحت الفرصة أمام عدد من الدول العربية "شبه المستقلة" لتأسيس جامعة عربية - مستفيدة من الظروف التي أتاحتها الحرب العالمية الثانية - بدت هذه الخطوة بالرغم من محدودية تأثيرها – في ذلك الوقت – شهادة ميلاد نظام إقليمي عربي جديد. حيث عكست الوثائق التأسيسية لجامعة الدول العربية - خاصة بروتوكول الإسكندرية الموقع في عام ١٩٤٤ وميثاق الجامعة نفسه المبرم عام١٩٤٥- وجود ملامح عامة لما يمكن أن نطلق عليه نظرية أمن قومي عربي بالرغم من عدم الإشارة في نص صريح إلى ذلك، حيث قام على مرتكزات ثلاثة هي.[xix]

- التخلص من الاحتلال الأجنبي وتمكين جميع الأقطار العربية من الحصول على استقلالها التام.
- مواجهة المشروع الصهيوني باعتباره خطراً على كل الدول والشعوب العربية.
- رفض واقع التجزئة والعمل على تشجيع كل أشكال التنسيق والتضامن والتكافل بين الأقطار العربية إلى أن تتمكن شعوبها من إقامة دولتها الموحدة.

مما لا شك فيه أن مفهوم الأمن القومي لا يزال في حاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد؛ إذ إنه مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية، وكما أنه خضع في السنوات الأخيرة لتطورات مختلفة أفسدته، وأضفت عليه بظلال من الاضطراب. والواقع أنه في إطار تتبعنا لهذا المفهوم، لا بد أن نلحظ تلك الهوة السحيقة التي تفصل التنظير عن الممارسة، ويكفي لملاحظة ذلك أن نقرر بأن تتابع تطورات الأوضاع داخل النظام الإقليمي العربي قد انعكاس سلباً على فاعلية النظام سواء على مستوى القيام بالوظائف المنوطة به، أو على مستوى مواجهة التحديات التي تواجه الأمن القومي، وقد تفاقمت خطورة الأوضاع في ظل بروز خريطة صراعات وتحالفات إقليمية جديدة. كما زاد من هذه الخطورة حدوث استقطاب حاد تجاه القوى الإقليمية الثلاثة: إسرائيل وإيران وتركيا[xx].

إن تحديد مفهوم الأمن القومي العربي يرتبط من جانب أخر بالتطور العام الذي تخضع له المنطقة العربية في هذه اللحظة، وهو تطور لا يستقل بصدده الوضع الدولي للمنطقة، كما أنه لا ينفصم عما تعيشه الأسرة الدولية. ولو حاولنا أن نحدد في إيجاز أسباب الأزمات المختلفة التي تعاني منها المنطقة العربية في هذه اللحظة لوجدناها تنبع من ثلاثة متغيرات هي:[xxi]

- التطور العام في استراتيجية القوى العظمى في النظام الدولي.
- الأهمية التي احتلتها المنطقة العربية.

- صحوة دول الجوار العربي بما في ذلك التوجهات الإسلامية.

ثانياً: الأمن القومي العربي إلى أين؟:

لم يعد هناك من يماري في أننا في أزمة قومية وأن التغلب عليها يتوقف على صنع سياسة قومية متفق عليها بين دول النظام العربي، وأن الأمن القومي العربي يشكل محور تلك السياسة، وبؤرة أي عمل قومي. وهنا، فإننا ننطلق من التزام قومي، على مستوى الأمة، وعلى مساحة الوطن العربي. وهو التزام يرتبط بحتمية الأمن وضروراته.[xxii]

فلقد بات أمننا القومي مهدداً، والنظام العربي الإقليمي معرضاً للانهيار، بسبب التحديات والتهديدات القديمة والجديدة في ظل التطورات الجارية. التي يسود فيها الوطن العربي اضطراب سياسي وفكري خطير، ويتخبط فيها حاضرنا ومستقبلنا. حيث كانت موجة الثورات العربية قد انفجرت، وكأنها قوى الطبيعة، وأخذت المجتمعات تُلقي كل ما بداخلها إلى الميادين والشوارع والحدود، بعد أن انهارت بعض النظم السياسية للوحدات المشكلة للنظام العربي، إلى درجة أن هذه الوحدات لم تعد تحتمل الضغط متعدد الاتجاهات، وتكاد تتصدع في ظل عنف مجتمعي، وصدامات مسلحة، وتوتر طائفي، وفلتان أمني، وأزمات اقتصادية، وتقلصات ثقافية، وإجرام منظم، ورغبة لدى بعض القطاعات في النزوح، وبدا بوضوح أن كل شيء قد تحول إلى تهديد غير تقليدي، يهدد وحدات النظام العربي؛ وهو ما انعكس على الأمن القومي العربي، الذي اعتاد على التعامل مع الإطار التقليدي للأمن، وهو الإطار الذي يرتبط بمصادر التهديد العسكرية التي تتعلق في الأساس بالدول،[xxiii] وهي حالة تتطلب إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي من جديد في أعقاب التطورات الحاصلة في وحدات النظام الإقليمي العربي.

١- واقع الأمن القومي العربي:

تتزايد أوضاع الأمن القومي العربي تدهوراً يوماً بعد يوم، نتيجة حالة الانقسام والفرقة التي تمزق أوصال الجسد العربي الواحد بين مصالح قطرية

متنافرة، واختراقات خارجية تضرب أمن أقطاره في القلب. وتدفعها نحو حالة من التبعية الأمنية للخارج، بعيداً عن التكاتف العربي - العربي الذي يفرضه واقع الانتماء لإقليم توافرت له من عوامل التشابه ومقومات التماثل مالم يتوافر لغيره من الأقاليم الأخرى. لكنها المصالح القطرية الضيقة التي دفعت نحو الانكفاء الداخلي، والتركيز على حماية تلك النظم، حتى في مواجهة شعوبها ومواطنيها، دون أن تُكرس انكفاءها هذا لتحقيق تنمية حقيقية تكافئ تطلعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع سقفها يوما بعد يوم.[xxiv] في ظل التصدع الذي يعيشه العالم العربي والخلل البنيوي الذي يعتري نظامه الإقليمي، وعندما نشأ هذا النظام كان الأمن القومي العربي هو أحد أهم اهدافه، أما في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ عالمنا العربي - حيث المخاوف من تفتيت المنطقة والقائمة على وقائع دامية في العراق وسوريا واليمن وليبيا، وهشاشة بعض الأنظمة السياسية في داخل هذا النظام - فلابد من صياغة منظومة متكاملة للمفاهيم المكونة للأمن القومي العربي في هذه المرحلة.[xxv]

إن السبب الرئيسي وراء حالة الانهيار التي وصل إليها النظام العربي الراهن يعود في المقام الأول إلى عدم وجود حد أدنى من التوافق بين التيارات الفكرية والسياسية، أمثال التيار القومي، والتيار الليبرالي، والتيار الإسلامي؛ الرئيسية في الوطن العربي حول رؤية كل منها لمفهوم الأمن القومي، سواء على الصعيد الفكري أو على الصعيد الإجرائي، ولم تعد هذه الصراعات مقصورة على الجوانب الفكرية أو السياسية ولكنها راحت تأخذ شكل صراعات على الهوية غالباً ما تتحول إلى صراعات وجودية. ويمكن تشخيص الواقع العربي القائم، على النحو الآتي:[xxvi]

أ - إن جميع الدول العربية أصبحت مهددة في أمنها بشكل مباشر. فبعض هذه الدول يعاني حروباً أهلية مشتعلة بالفعل ومرشحة للاستمرار لفترات طويلة قادمة، وبعضها الأخر مهدد باندلاع حروب أهلية بات تجنبها صعباً،

وبعضها الثالث يعاني عمليات إرهابية يتسع نطاقها يوماً بعد يوم، وبعضها الرابع مشتبك في حروب ضمن تحالفات إقليمية أو دولية؛ وبالتالي فلا توجد دولة عربية واحدة بعيدة عن مرمى الخطر أو تهديد أمنها القومي.

ب - يوجد وجه شبه كبير بين وضع الوطن العربي اليوم، ووضع تركيا قبيل الحرب العالمية الأولى. فكما كانت تركيا حينئذ هي رجل أوروبا المريض وتتطلع القوى الاستعمارية إلى وراثته بعد وفاته، كذلك يبدو الوطن العربي اليوم مريضاً يشرف على الموت وتتطلع القوى الإقليمية والدولية إلى وراثته؛ ومن ثم: تبدو المنطقة كلها مقدمة على تغييرات جذرية من المرجح أن تفضي إلى خريطة سياسية جديدة تُرسم حدودها الأن، وقد تستغرق عملية ترجمتها على الأرض السنوات العشر القادمة. أما الدول المرشحة لوراثة التركة العربية فهي إيران وتركيا، وإسرائيل، وفق توافق دولي لم يكتمل بعد.

ج - لا يوجد سيناريو واحد للتغييرات المحتملة، لكن أخطرها وأقربها إلى الحدث يتمثل في اشتعال فتنة طائفية شاملة بين الشيعة والسنة في المنطقة تقود حتماً إلى حرب إقليمية، تتشكل التحالفات خلالها على أسس طائفية.

د - لن يكون بمقدور القواعد العسكرية الغربية الموجودة في المنطقة، خاصة في أقطار الخليج العربي - تقديم أية حماية للدول وللنظم الحاكمة التي تستضيفها على أرضها؛ لأن هذه الحرب لن تأخذ شكل الحروب التقليدية بين جيوش نظامية، فالمنظمات الإرهابية المنشرة والتي ستتشكل في المستقبل ستكون طرفاً فاعلاً فيها؛ وهو ما سيؤدي إلى خلط كبير في الأوراق؛ ومن ثم: في إدارة الصراعات القادمة.

ه - تبدو القضية الفلسطينية مرشحة للتصفية، في إطار خريطة سياسية جديدة للمنطقة ستتحول إسرائيل بموجبها إلى دولة إقليمية كبرى راعية لدويلات طائفية توضع تحت سيطرتها أو حمايتها.

٢- متطلبات بناء الأمن القومي العربي:

يعيش الأمن العربي متنفساً ومتحركاً في بيئة هي بيئة الأمة العربية، وفي محيط هو المحيط العالمي؛ فهو يتفاعل مع عوامل داخلية وعوامل خارجية، تؤثر فيه ويتأثر بها، والعوامل الداخلية هي عوامل البيئة العربية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، والعوامل الخارجية هي عوامل المحيط العالمي والإقليمي: منظمات دولية وإقليمية، وأحلاف وتكتلات سياسية وعسكرية واقتصادية، وتوازن قوي وتهديدات وصراعات اقتصادية، وصراعات إيديولوجية واجتماعية، وتهديدات ومخاطر عسكرية.

ومن أجل تحقيق التوازن والتفاعل مع هذه العوامل الداخلية والخارجية، ومواجهة الصراعات والتهديدات والمخاطر، وتعبئة الطاقات والإمكانات واستخدامها في الموضع والزمان المناسبين، وحتى يستطيع الأمن القومي مواجهة هذه التحديات - لابد من أن يتجسد التنفيذ في خطة استراتيجية قومية عليا يسمي فيها العدو والصديق، وتوضح فيها التهديدات والمخاطر المحتملة وتحدد الأهداف القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، تحديداً واضحاً، وترسم فيها الوسائل القادرة على تحقيق هذه الأهداف، في المستويات القطرية والعربية والدولية. ومن أجل تخطي مختلف العقبات المعيقة للأمن القومي العربي، وبناء القدرة العربية المتحررة من قيود العجز والتبعية - لابد من وقف هدر الإمكانيات وإعادة تقويمها في ضوء منهج تنموي؛ وتأسيسا على ما سبق فإن متطلبات بناء الأمن القومي العربي جاءت على النحو التالي:[xxvii]

أ- **بناء القدرة الاستراتيجية الذاتية (استراتيجية الردع):** فالوطن العربي لا يملك حماية استقلاله وأمنه ومكتسباته دون حيازة قدرة استراتيجية ذاتية ودفاعية تنموية وعلمية وثقافية، يتحصن بها الاستقلال والأمن الوطني والقومي العربي. لكي تضمن حماية الأمن القومي العربي، والنجاح في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية والداخلية.

ب- **مقاومة الهيمنة الأجنبية بكافة أشكالها:** فقد زادت وطأة هذه الهيمنة بعد زوال الحرب الباردة وانهيار التوازن الدولي وانفراد القطب الواحد الأمريكي بإدارة شؤون العالم؛ وذلك يتطلب بناء الأمن القومي العربي لمواجهة هذه التحديات، بانخراطه في علاقات من التعاون والتنسيق مع كافة الأمم والدول المتضررة من فعل قوى الهيمنة العالمية

ت- **مواجهة المشروع الصهيوني:** بات يتعين على الأمة العربية ونخبها وقواها الحية أن تستعيد إدراكها لخطورة المشروع الصهيوني على مستقبل الوطن العربي ومصيره في ظل ما يعصف به، والتمسك العربي بالثوابت القومية المتمثلة في عدم التفريط في أي حق من حقوق الأمة العربية في فلسطين وفي عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني. وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه وحقوقه كاملة وتقديم الدعم المادي والسياسي والمعنوي له.

ث- **تصفية القواعد العسكرية الأجنبية:** إن وجود أية قاعدة عسكرية أجنبية على أية بقعة من الأرض العربية مظهر خطير من مظاهر فقدان الأمن والاستقلال والسيادة؛ لذا فإن تصفية هذه القواعد وإلغاء هذه الامتيازات والتسهيلات العسكرية الممنوحة للقوات الأجنبية، يقع في مقدمة الأهداف التي على حركة النضال العربي، أن تعمل على تحقيقها صوناً لأمن الوطن وسلامة أبنائه، وحماية لإرادته واستقلالية قراره.

في هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن ثمة خصوصية للأمن القومي العربي تنبع من مؤسسة النظام العربي وخصوصية الجامعة العربية وميدانها العمل العربي المشترك: فالجامعة منظمة يتلاقى في رحابها منطقان، **أولهما** منطق سيادة الدول الأعضاء، وهي دول مستقلة ذات سيادة، **وثانيهما** منطق الأمة الواحدة بالرغم من توزعها على أقطار مستقلة، وينبعث منطق الأمة ومصالحها من ذلك النسيج الاجتماعي والثقافي والحضاري الذي يربط بين الشعوب العربية.[xxviii]

ويستوجب بناء الأمن القومي العربي تحديد العدو وتسخير إمكانيات محاربته بشكل جماعي، مع ضرورة العناية بالأمن العربي الداخلي الذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي.

إن أية وحدة من وحدات النظام الإقليمي العربي تبقى مهددة ولن تملك قدرة على دفع التهديدات دون اللجوء إلى تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك؛[xxix] وهو ما يتطلب إنشاء جيش عربي موحد، وقد بدأ الحديث عن هذا الأمر مؤخراً، في القمة العربية – الدورة العادية السادسة والعشرين والتي عقدت في شرم الشيخ ٢٨ -٢٩ مارس ٢٠١٥، حيث تضمن الإعلان "توحيد جهودنا والنظر في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية لصيانة الأمن القومي العربي...بكل الخيارات المتاحة، بما في ذلك اتخاذ اللازم نحو تنسيق الجهود والخطط لإنشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا وصيانة الأمن القومي العربي"[xxx] غير أن هذا الجيش وهذه القوة العربية الموحدة، يجب أن يكونا على غرار حلف الأطلسي مثلاً. وتصبح هذه القوة العربية المشتركة مسؤولة عن الدفاع عن وحدات النظام العربي. كما على وحدات النظام العربي تعديل ميثاق الجامعة العربية، وأن تعالج مشاكلها سلمياً عن طريق إنشاء محكمة عدل عربية، بدلاً من الذهاب إلى مؤسسات دولية.

ثالثاً: مستقبل الأمن القومي العربي:

إن تحقيق الأمن القومي وبصورة خاصة في مواجهة التهديدات الخارجية يتطلب - بادئ ذي بدء - بناء قدرات عسكرية فاعلة تضاف إلى قدرات مواجهة مصادر التهديد، وفي هذا الإطار: فإن القدرات النووية الإسرائيلية والقدرات النووية الإيرانية المحتملة تشكلان تحدياً أساسياً لسياسات الأمن القومي العربي، وعلى الرغم من قيام دول نامية، مثل الهند وباكستان، والبرازيل، والأرجنتين،

وإيران بتنمية قدراتها النووية العسكرية فإنه لا توجد دولة عربية واحدة تمتلك أية قدرات نووية، سلمية، فضلاً عن أن تكون عسكرية.[xxxi]

في هذا الإطار كشفت ثورات الربيع العربي عن تناقض وتنافر في المواقف العربية الرسمية، بل والشعبية أحياناً تجاه نتائجها ما بين مؤيد داعم ورافض مستنكر، ومحايد لا يعبأ بما يجري، الأمر الذي يؤدي في المدى القصير إلى مزيد من التراجع الذي تشهده منظومة الأمن القومي العربي، انتظاراً لما ستسفر عنه من تطورات؛ وهو ما يثير في الأذهان مرحلة المد القومي التي تقدمتها الشعوب العربية فيما مضى؛ مما قد يُسهم في إمكانية بلورة منظومة إيجابية للأمن القومي العربي؛ ومن ثم فإن تلك الموجة الثورية تقتضي إعادة تعريف مفردات وعناصر الأمن القومي لكل بلد من تلك البلدان ومصالحها الوطنية التي تنطلق من مصالح شعوبها. كما أنها أمام استحقاق إعادة النظر في عناصر أمن المنطقة العربية ومهدداتها. وطبيعة التوازنات السائدة، والعلاقات بين دولها لدرء الأخطار والتهديدات الداخلية والإقليمية، والدولية المتربصة به، وإحياء مشروعات التكامل العربي؛ ومن ثم بعث روح حرب أكتوبر في التضامن العربي.[xxxii]

فقد استطاعت القيادة السياسية المصرية أن تبني جبهة عربية متماسكة تقف وراءها وقت المعركة، حيث آمنت القيادة المصرية بأن نظرية الأمن المصرية لن تتحقق إلا إذا نبعت من كونها نظرية أمن عربية وهكذا شكلت حرب أكتوبر قمة التفاعل بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، وكانت محطة بارزة في قطار التعاون العربي، ونموذجاً يحتذى به في تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي.[xxxiii]

في حين بدأ النظام الدولي يشهد عدداً من التحولات في موازين القوى في السنوات الأخيرة، كما بدأ يشهد تنافساً حاداً بين القوى الدولية على المصالح والنفوذ في العالم. ومن المرجح أن يكون هذا التنافس في العقود القادمة بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية، وبين روسيا وحلفائها من ناحية أخرى، وفي مثل هذه

الظروف الدولية فإن الحالة الطبيعية أن تحاول القوى المهددة بفقدان مكانتها العالمية منع القوى الأخرى الصاعدة من تسلق هرم القوة العالمية، وغالباً ما ينتهي المطاف بذلك السباق العالمي إلى تقاسم الأدوار والنفوذ، ويكون الخاسر الأكبر في هذا الشأن القوى الصغيرة، ويعتبر العالم العربي أحد النطاقات المهمة لأية عملية تنافس دولي على النفوذ، لاسيما في ظل التحولات السياسية التي بدأت تشهدها المنطقة مؤخراً.(xxxiv)

ويلاحظ – بناءً على ما سبق - أن الدول العربية الجديدة، التي هي نتاج الثورات العربية، لا يمكن أن تكون أمنة، إلا إذا اتبعت سياسات التضمين، وتخلت عن سياسات الاستبعاد أو الإقصاء، واتجهت إلى سياسات الدمج دون التهميش، وتبنت سياسات تحقيق العدالة الإجتماعية وتخفيف الظلم الإجتماعي، والحرمان الاقتصادي؛ وبذلك يحدث التضامن العربي وتحقيق قدر كبير لأمنه القومي.

ولأن الدول العربية لم تتواجد بعد في دولة قومية واحدة، فليس هناك من وسيلة لتبنى سياسات لتحقيق الأمن إلا من خلال مؤسسات وطنية قوية، تقع مسؤولية إنشائها على عاتق كل دولة عربية على حدة، وإما من خلال مؤسسات عربية مشتركة، تقع مسؤولية إنشائها على عاتق الدول العربية مجتمعة، وتتم من خلال آليات صنع القرار في جامعة الدول العربية، ولكي تكون سياسات الأمن شاملة وفعالة؛ يتعين تحقيق التكامل بينهما، وهو مازال مستعصياً حتى الأن. فلا الدول العربية نجحت في إقامة مؤسسات وطنية قادرة على حماية أمن كل دولة عربية على حدة، ولا الجامعة العربية نجحت في إقامة مؤسسات مشتركة قادرة على حماية أمن هذه الدول مجتمعة وهو ما يُفسر: لماذا تفسخت بعض الدول والمجتمعات العربية عقب سقوط بعض الأنظمة – التي عُنيت بحماية أمنها هي – بعد هبوب رياح الثورات العربية.(xxxv)

الخاتمة:

تبين من خلال الدراسة أنه جرت عدة محاولات رسمية وشعبية لتحديد مفهوم الأمن العربي وتطوير بنائه بعد الحرب العالمية الثانية ومع تأسيس جامعة الدول العربية وما انبثق عنها من اتفاقيات ومواثيق بين الأقطار العربية، إلا أن هذه المحاولات قد ارتطمت بسمات ما فتئت تؤثر سلباً في بنية الأمن العربي؛ فقد أدت الظروف التاريخية إلى تجزئة الإقليم العربي إلى عدة دول يغلب على تفاعلاتها السلوك الصراعي مع وجود حساسية عند النخب الحاكمة إزاء السيادة؛ مما أسهم في تشتيت القدرات العربية، ومثَّل نقطة ضعف في بناء الأمن القومي العربي.

واتضح من ذلك أن غموض مفهوم الأمن القومي العربي وإدراك مضمونه بطرق مختلفة ومتناقضة من قبل وحدات النظام العربي وكذلك من قبل القيادات الفكرية والسياسية في الوطن العربي - أدى إلى الفشل في ترجمته إجرائياً إلى سياسات وآليات عمل قادرة على مواجهة مصادر تهديد الأمن. كما اتضح أن المقاربة الواقعية للأمن القومي العربي لا تنحصر في الاعتبارات العسكرية المتصلة بردع الخطر الخارجي، أو الاعتبارات الأمنية المنفصلة لكل بلد عربي برغم أهميتها.

لذلك توصي الدراسة:

بأن إعادة الدور العربي لاحتلال حيز في النظام الإقليمي والدولي يرتبط بمدى سرعة التحديث الداخلي، وتسخير القدرات العربية لتلعب دوراً إقليمياً في مجال ردع القوى الإقليمية في المنطقة. ولمواجهة التحديات التقليدية وغير التقليدية، كتلك التي أبرزتها تطورات الأحداث داخل النظام العربي ووحداته، أو ما تمثله إسرائيل واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية، والسير على طريق التكامل لإبراز إرادة سياسية عربية واحدة والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية لحماية الأمن القومي العربي.

الهوامش و المراجع:-

١- عزت عبد الواحد، مقومات وسياسات الأمن القومي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٩٧، يوليو ٢٠١٤.

٢- عزت عبد الواحد، تحولات المفهوم والتطبيق: الأمن العربي بعد ٤٠ عاماً على حرب أكتوبر، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد٤٨، العدد١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣.

٣- عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يونيو٢٠٠٨.

٤- عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩، ص١٢.

٥- حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة: دار الموقف العربي، ط١، ١٩٨٤، ص ١٣,١٢.

٦- حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطار الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، العدد٤٣٨، أغسطس٢٠١٥، ص١٩.

٧- عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن، بيروت: **مجلة استراتيجيات**، العدد٥٢، يونيو ١٩٨٦.

٨- جمعة بن على بن جمعة، **قضايا الحدود وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٦، ص٩.

٩- علي الدين هلال، الأمن القومي والصراع الاستراتيجي في البحر الأحمر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٩، سبتمبر١٩٧٩، ص٩٨,٩٧.

١٠- أمين هويدي، **الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٧٥، ص٧.

١١- جمعة بن على بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، **مرجع سابق**، ص٣٢.

١٢- هيثم الكيلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي**، مركز الدراسات العربي الأوربي: ١٩٩٦، ص٦٥.

١٣- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، **مرجع سابق**، ص٢٨,٢٧.

١٤- أمين هويدي، العرب وأفريقيا وقضايا الأمن المشترك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٥٦، اكتوبر ١٩٨٣، ص١١٥.

١٥- شريف فاضل، الدور التركي واستراتيجية الأمن القومي العربي٢٠٠٢-٢٠١٢، المركز الدبلوماسي – **دراسات سياسية**، ٧يناير٢٠١٥، ص١,٢.

١٦- جمعة بن على بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، **مرجع سابق**، ص٣٤.

١٧- عبد النور ابن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٣٣، ربيع٢٠٠٨، ص٧٥.

١٨- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، **مرجع سابق**، ص٣١.

١٩- حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطار الماضي وتحديات، **مرجع سابق**، ص١٩,٢٠.

٢٠- حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الموقف العربي، ط٢، ١٩٩٥، ص٢٧.

٢١- المرجع سابق، ص٢٨.

٢٢- هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية في: العمل العربي المشترك إنجازات وآفاق، تونس: **شؤون عربية**، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، ط١، ١٩٨٧.، ص٧٤.

٢٣- محمد عبد السلام وإيمان رجب (تحرير)، **تحولات الأمن: عصر التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط١، ٢٠١٢، ص١٥٤، ١٥٣.

٢٤- عزت عبد الواحد، الأمن العربي بعد ٤٠ عاماً على حرب أكتوبر، **مرجع سابق**، ص٩٥.

٢٥- زياد الصائغ، بين الربيع العربي والتطرف الديني...هل من سايكس بيكو جديد؟، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد٢٠٢، مجلد٥٠، أكتوبر٢٠١٥، ص ص٦٦-٦٩.

٢٦- حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات، **مرجع سابق**، ص ص٣٤-٣٧.

٢٧- المشروع النهضوي العربي، نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، فبراير ٢٠١٠، ص ص ١١٤-١٢٣.

٢٨- هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، **مرجع سابق**، ص١٤٦.

٢٩- انظر: حكيم التوزاني، **الأمن القومي العربي تحت مجهر التشخيص الواقعي للأخطار المحيطة به**، دمشق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠١٠/١٢/٢٥.

٣٠- إعلان شرم الشيخ، الصادر عن مجلس جامعة الدول خلال اجتماعه على مستوى القمة – الدورة العادية (٢٦)، جمهورية مصر العربية، ٢٨-٢٩ مارس ٢٠١٥.

٣١- عبد المنعم المشاط، تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد١٩٠، مجلد٤٧، أكتوبر٢٠١٢، ص٣٩.

٣٢- عزت عبد الواحد، الأمن القومي العربي بعد ٤٠ عاما على حرب أكتوبر، **مرجع سابق**، ص٩٥.

٣٣- المرجع سابق، ص٩٤.

٣٤-خالد بن نايف الهباس، التنافس الدولي وأثره على العالم العربي، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٥٣، ربيع٢٠١٣، ص ص١٧٦-١٨٣.

٣٥- حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وأفاق المستقبل، **مرجع سابق**، ص٣٥,٣٦.